مشكلة اللاجئين الفلسطينيين: بين التحدي الصهيوني والاستجابة العربية

The Palestinian Refugee Problem: Between the Zionist Challenge and the Arab Response



الدكتور/ فاتح شيباني[1،2]

[1]**جامعة الجزائر** 3، **(الجزائر)**

[2]**المؤلف المراسل:** ch.fateh13@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/02/07 **تاريخ القبول للنشر:** 2020/03/29 **تاريخ النشر:** 2020/04/28

❖❖❖❖❖❖❖

مراجعة المقال: اللغة العربية: د./ محمد جباري (جامعة خميس مليانة) **اللغة الإنجليزية:** أ./ سارة الناصر (الأردن)

ملخّص:

ظهرت قضية اللاجئين الفلسطينيين بعد نتائج حرب 1948، حيث هاجر الآلاف منهم جراء هذه الحرب وقد كانت دول الجوار أهم مأوى وملجأ إليهم بحكم الجغرافيا، إلا أنها تحوّلت إلى مشكلة بعد اتفاقيات الهدنة التي عقدتها هذه الدول مع الكيان الصهيوني، بحيث كانت هذه الاتفاقيات بمثابة اعتراف ضمني لإسرائيل في العيش بأمان في المنطقة العربية وهي في الوقت نفسه. بمثابة الخطوة الأولى للتخلي عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، وقد ازدادت الأمور تعقيدا وتأزما وفقدانا لأمل العودة بعد نتائج حرب جوان 1967 وما خلفته من توسّع على حساب هذه الدول نفسها. فالتحدّي الصهيوني منذ قرار تقسيم فلسطين سنة 1947 لم يلق أي استجابة عربية فعالة بخصوص تحرير فلسطين وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم أرض فلسطين. وإنما سعى بالدرجة الأولى إلى محاولة تحرير أراضيها وإزالة آثار حرب 1967.

الكلمات المفتاحية: فلسطين؛ اللاجئون؛ العودة؛ الدول العربية؛ التحدي؛ الإستجابة.

Abstract:

The issue of the Palestinian displacement appeared as a result of the 1948 War, where thousands of Palestinians migrated, mainly, to neighboring countries that became the most important refuge due to geographical reasons. However, the armistice agreements that these countries concluded with the Zionist entity complicated the refugees' situation since these agreements were tacit recognition of Israel and a guarantee of a safe living in the Arab region. These agreements were the first step of giving up on the rights of the Palestinian refugees to return to their homes. Matters aggravated and became more complicated, and the hope of returning home was lost after the results of the June War 1967 and the resultant expansion at the expense of these countries. Since the partition of Palestine in 1947, the Zionist challenge did not receive any effective response from Arab countries regarding the liberation of Palestine and the Palestinian refugees' return

to their land; in fact, Arab countries' response sought, primarily, liberating their own territory and wiping the effects of the 1967 War.

***key words**: Palestine; Refugees; Return; Arab Countries; Challenge; Response.*

مقدّمة:

ظهرت قضية "اللاجئين الفلسطينيين" كمحطة لمجريات حرب 1948 الذين آوتهم الجغرافيا العربية على أراضيها. ورعتهم هيئة الأمم المتحدة التي شكلت لأجلهم مؤسّسة إغاثة وتشغيل اللاجئين (أنوروا). وهكذا اكتسبت ما حمل اسم "المشكلة الفلسطينية" ثلاثة أبعاد:

1- البعد الفلسطيني وهو ما يمكن تعريفه بفقدان الانتماء الوطني،

2- البعد العربي، وهو حصيلة الإرث القومي في المنطقة العربية، والدور العربي الذي لعبته الحكومات العربية في مجريات الصراع الصهيوني – الفلسطيني منذ ثورة 1936 وحتى نكبة 1948 وما بعدها،

3- البعد العالمي، وهو ما يمكن التعبير عنه في جانبه الإنساني تجاه وضع اللاجئين الفلسطينيين.

وحمل الصراع مع إسرائيل – الدولة، بعد 1948 اسم "الصراع العربي – الإسرائيلي" بعد أن كان صراعا صهيونيا – فلسطينيا على رقعة جغرافية محددة، وصار طابع هذا الصراع بروافعه الجديدة القديمة طابع قبول الدولة المستعمرة كدولة شرق أوسطية، أو رفضها. وتحرّك الخط البياني للقبول أو الرفض العربي لإسرائيل على ثلاثة محاور أساسية:

1- العلاقات العربية – العالمية التي ارتبطت قبل الاستقلال، وبعده بالمعسكر الرأسمالي، ولم يؤثر انقطاعها أو تقليصها في بعض الأحيان على الذهن الرسمي العربي، بحيث يجعل الحكام العرب يفكرون بالخروج خارج دائرة هذا المعسكر،

2- التحدّي الإسرائيلي للوجود العربي الذي اتخذ طابعا توسعيا وسلوكا استفزازيا عدوانيا، كما شكل تحديا حضاريا وافدا من الغرب الرأسمالي نفسه، وفي إطاره لواقع حضاري شرق أوسطي ولم يختلف بذلك هذا التحدي عن طابع التحدي الاستعماري الذي عرفته شعوب المنطقة فترة الاستعمار الأوروبي لها،

3- العلاقات العربية – العربية التي اتسمت وما زالت بسياسة التنافر التي جاءت محصلة للتناقض بين المفاهيم والشعارات السائدة في المنطقة وبين الوقائع، كما تجسّدت على الأرض وتحديدا بين مشاعر الأمة الوحدة التي ظلت مجرد مشاعر وبين الكيانات القطرية التي تجسدت دولا – مجتمعات، وليس ما هو أصدق تعبيرا عن حالة "الانفصام" العربي من الجدل الذي ساد في الخمسينيات من هذا القرن حول مصطلحي "شعوب عربية" أم "شعب عربي"، أو بتعبير آخر (استعمله الشيوعيون) أمة مكونة، أم أنها أمة قيد التكوين.

وفي إطار الصراع العربي – الإسرائيلي، بعد نشوء دولة إسرائيل والتحديات التي فرضتها تأرجح الرد العربي بين حل الصراع سلميا وحله عسكريا بالفلسطينيين وبدونهم، عبر الوصاية عليهم، أم قهرهم تبعا للحالة التي كان يفرضها واقع الصراع حسب المنطق الإسرائيلي الإمبريالي. ولذا يمكن القول أن السياسة العربية في مواجهة التحدي الإسرائيلي اتسمت برد الفعل المقيّد بعلاقات الدول العربية بالمعسكر الرأسمالي العالمي ومع بعضهم البعض وأمام هذا الواقع الأليم ظهرت معاناة الفلسطينيين في رحلة بدايتها الطرد والتشريد والهجرة واللجوء إلى الدولة العربية عامة ودول الطوق بدرجة أخصّ.

وعليه فالإشكالية التي نحاول معالجتها ملخصة في سؤال رئيس:

ما هو السياق العام الذي ظهرت فيه قضية اللاجئين الفلسطينيين؟ وكيف تعاملت الدول العربية مع السياسة الإسرائيلية الرافضة لحق العودة؟

فرضيات الدراسة:

إنطلاقا من هذه الإشكالية نقترح الفرضيات الثلاث التالية:

- **الفرضية الأولى:** توقيع حكومات الدول العربية على اتفاقات هدنة مع حكومة إسرائيل، هو بمثابة إقرار بوجود إسرائيل، وبالتالي التخلي عن حقوق الشعب الفلسطيني بما فيها الحق في العودة.
- **الفرضية الثانية:** عدم رسم الدول العربية لسياسة واضحة في التعامل مع ملف عودة اللاجئين الفلسطينيين أدى إلى فشل مشروع العودة.
- **الفرضية الثالثة:** التعامل الدولي والإقليمي مع ملف اللاجئين الفلسطينيين باعتباره قضية إنسانية بحتة ساهم في عدم تسوية الملف تسوية سياسية وبالتالي عدم تطبيق حق العودة.

أولا

إتفاقيات الهدنة العربية – الإسرائيلية

يختلف فقهاء القانون في تفسير اتفاقيات الهدنة العربية – الإسرائيلية التي وقعت في العالم 1949 لناحية كونها تشكل اعترافا عربيا بإسرائيل أم لا؟ (محمد، 1978). وكي لا نتيه في شعاب التفسيرات القانونية، وباعتبار أن المشكلة موضع البحث مشكلة سياسية، فلنجتهد فيها مع السياسيين الذين عايشوها. يقول رئيس الوفد المصري في محادثات الهدنة محمود رياض: "خرجت أنا شخصيا بانطباع قوي أن النزاع المسلح بين إسرائيل والدول العربية قد انتهى تماما، وزاد يقيني عندما وقعت الأردن ولبنان وسوريا على اتفاقيات مماثلة".

وأي دراسة متأنية للاتفاقيات التي وقعتها الدول العربية مع إسرائيل تكاد تصل إلى مرتبة اتفاقيات سلام. فقد نصّت الاتفاقيات على عدم استعمال القوة العسكرية في تسوية مشكلة فلسطين، وعدم قيام القوات المسلحة لأي من الفريقين بأي عمل عدائي أو تخطط لمثل هذا العمل أو تهدد به ضدّ شعب الفريق الثاني أو قواته المسلحة ... وجاء فيها أنها خطوة لابدّ منها لإعادة السلام في فلسطين (رياض، 1981).

أما في إطار المفاوضات الإسرائيلية – الأردنية حول اتفاق الهدنة، فقد أعلن الملك عبد الله، في برقية إلى رئيس الوفد الإسرائيلي الدكتور آيتان، عن ثقته: "**كما قلتم بأنكم تريدون أن تعيشوا في جنبنا بسلام، وإنني دائم الرغبة في الوصول إلى هذه النتيجة المرضية**" (وزارة الإرشاد القومي، 1979). وفي اجتماع عقد في الشونة بين الجانبين الأردني والإسرائيلي، تحدث رئيس الحكومة الأردنية توفيق أبو الهدى قائلا: "تعلمون سعادتكم أن السياسة الأصلية التي سرنا عليها، هي أن يقف الجيش العربي على حدود القسم العربي في فلسطين ولا يتعداه، ولم يتعده بالفعل، ولو أن تلك السياسة لم تقل أو تنشر... ويمكنكم أن تقدروا صعوبة موقفنا في تنفيذ تلك السياسة المرسومة، وفي الانجراف مع سياسة الدول العربية مجاراة لها وللتغطية فقط" (وزارة الإرشاد القومي، 1979).

أكثر من ذلك، طلب الملك الأردني عبد الله قيام سلاح الجو الإسرائيلي بمساعدة الأردنيين على احتلال دمشق. فكل ما كان مطلوبا لذلك هو أن تطلى الطائرات الإسرائيلية بألوان طائرات الأردن (توم، 1986). كما طلب منهم إبقاء منطقة قطاع غزة بيد الإسرائيليين، أو إعطائها للشيطان شرط ألا تتركوها في أيدي المصريين (توم، 1986).

أما بالنسبة لفلسطين فقد وافق مندوبو إسرائيل والأردن على مبدأ تقسيم أرض – إسرائيل [فلسطين] بين الدولتين، وكذلك مدينة القدس، كما اتفقوا مبدئيا على أن ليس هناك ما يقال للفلسطينيين في هذا الشأن (توم، 1986).

ويعلق توم سيغف على حصيلة المفاوضات الإسرائيلية – الأردنية بالقول: "**إن الاتفاق الذي فرضته إسرائيل على عبد الله كان مهينا إلى درجة أن الملك طلب إخفاء تفاصيله عن وزراء حكومته**" (توم، 1986).

ولم يكن الحال مع لبنان بأفضل منه لدى غيره. فقد كتب شبتاي روزين أحد أعضاء الوفد الإسرائيلي في مفاوضات الهدنة مع لبنان، يقول: "**إن اللبنانيين عندما يكونون وحدهم يتظاهرون بأنهم ليسوا عربا على الإطلاق، وأنهم انجروا إلى الحرب رغما عنهم، فهم يعلنون أن أسبابا داخلية تمنعهم من أن يعلنوا بصراحة كراهيتهم للسوريين وعدم قبولهم بوجود الجيش السوري داخل حدودهم، وهم يسارعون إلى اقتراح إدخال تعديلات ملائمة على الاتفاق تؤدي إلى الحد من حرية الجيش السوري... وأعتقد أنهم سيقترحون في أول مناسبة ملائمة إعادة العلاقات التجارية معنا**" (وليد، 1985).

أما مع الوفد السوري لمفاوضات الهدنة، فقد كانت المحادثات صعبة، كما يقول الإسرائيليون. وصعوبتها نابعة من تخوف سوريا من حدوث قلاقل داخلها. ففي حوار بين خالد العظم ورئيس الجمهورية السورية شكري القوتلي حول نية حسني الزعيم القيام بانقلاب عسكري، قال القوتلي للعظم: "**نعقد الهدنة مع اليهود أولا ثم نسرح حسني الزعيم، لأني أخشى أن تحدث فتنة في الجيش فتتفكك الجبهة العسكرية**" (وليد، 1985).

لكن حسني الزعيم فاجأ الحكومة السورية، ولم تمض بضعة أيام على بدء مفاوضات الهدنة فقام بانقلابه، وأعلن في بيانه الأول: "**لقد رأي الجيش ما آلت إليه حالة البلاد... ووجد العهد مليئا بالمساوئ والمخازي من خيانات وسرقات وقضاء على الحريات الديمقراطية إلى مخالفة الدستور والقوانين"** (توم، 1986). والزعيم الذي كان من بين أسباب انقلابه "الخيانات"، اقترح خلال مفاوضات الهدنة مقابلة دافيد بن غوريون وجها لوجه من أجل التوصل إلى اتفاق سلام (توم، 1986). وأعلن الزعيم في اتصالاته مع الإسرائيليين عن طريق السفير الأمريكي في دمشق "أنه يوافق على استيعاب ما بين 300 ألف إلى 350 ألف لاجئ فلسطيني في بلده وتوطينهم بصورة دائمة" (توم، 1986).

وعلق بن غوريون على ذلك في مذكراته قائلا: "**اقترح السوريون سلما منفردا مع إسرائيل، وتعاونا وجيشا مشتركا... غير أنهم يريدون تغيير الحدود ويردون نصف بحيرة طبرية. قلت... يجب إبلاغهم بوضوح أنه قبل كل شيء توقيع اتفاق الهدنة على أساس الخط الدولي السابق وبعدها يجري البحث في السلام والحلف، وسنكون مستعدين للتعاون إلى أقصى الحدود**" (توم، 1986).

بعد الحـــرب وقبل أن تبدأ مفاوضات الهدنــة، شكلت الأمم المتحدة لجنــة توفيق دوليـة في كانــون الأول (ديسمبر) 1948 في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وتركيا، لتعمل على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين الفلسطينيين.

ودعت لجنة التوفيق إلى اجتماع في لوزان العام 1949 حضرته الدول التي وقعت اتفاقات هدنة مع إسرائيل. وقد توصل المجتمعون إلى اتفاق على جدول أعمال أبحاثهم عرف باسم "بروتوكول لوزان" قبلت بموجبه الدول العربية أن تبحث مع إسرائيل في اتفاق يستند إلى قرار التقسيم... وردت إسرائيل على ذلك بطلب انسحاب مصر من قطاع غزة وانسحاب الأردن من الضفة الغربية... ورد العرب بأنه يجب أولا البحث في مشكلة اللاجئين.. وردا على ذلك قررت إسرائيل وجوب حل مشكلة اللاجئين كجزء من اتفاق السلام (توم، 1986).

وفي محادثات لوزان تلك طلب المصريون بأن يصبح النقب مع الضفة الغربية دولة عربية مستقلة تشكل حاجزا بين إسرائيل ومصر وبين مصر وشرق الأردن. وأوضح عبد المنعم مصطفى رئيس الوفد المصري أن إقامة هذا الحاجز بين إسرائيل ومصر في كل النقب ستتيح توطين قسم كبير من اللاجئين في أرض إسرائيل (فلسطين)، بينهم نحو 260 ألف لاجئ يقيمون في مصر وقطاع غزة... وقال الدبلوماسي المصري أن النقب الحالي صالح كله للاستيطان، وبمساهمة مالية من الولايات المتحدة ومن دول عربية يصبح في الإمكان تنفيذ المشروع... واقترح في مقابل ذلك اتفاقا للسلام... (وقال) أن مصر لن تشعر بالاطمئنان والمناعة وعلى حدودها في النقب ثلاثة ملايين أو أربعة ملايين يهودي كلهم مثقفون وأصحاب مبادرة ويتمتعون بروح التضحية، لذلك دعا إلى إقامة "دولة فاصلة" عربية فلسطينية في النقب (رياض، 1981).

ويعلق محمود رياض على حصيلة العام 1949، أن "**... توقيع حكومات الدول العربية الأربع على اتفاقات هدنة مع حكومة إسرائيل ثم توقيعها على بروتوكول معها، هو بمثابة إقرار بوجود إسرائيل وبموافقتها على قرار التقسيم الذي كانت الدول العربية قد اعترضت عليه عام 1947، كما كان ذلك**

التزاما من إسرائيل بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين، وهما قرار التقسيم وقرار اللاجئين" (مروان، 1982).

والتحرك العربي آنف الذكر لتسوية المشكلة الفلسطينية جاء في إطار محاولات الحكومات العربية للتطابق مع المعسكر الرأسمالي والانخراط في إطاره. وكان القائمون على هذا المعسكر يرون، في إطار صراعهم مع القوة النقيض الإتحاد السوفيتي أن خسارتهم هذه المنطقة إلى الاتحاد السوفيتي ستشكل كارثة رئيسية تشبه خسارتها خلال حرب... لعلّ الشرق الأردني يتسم بالأهمية بالنسبة إلى مصالحها القومية في أثناء الحرب، إلا أنه ذو أهمية حيوية بالنسبة إلينا في أوقات السلم (مروان، 1982). كما لاحظ غوردون ميريام في تقرير أعده في 1949/06/13 وهو من العاملين في تخطيط السياسة في وزارة الخارجية الأمريكية، أن الدول العربية كانت قد أشارت... إلى رغبتها في الدخول في تحالف عسكري أو ترتيب عسكري آخر مع الولايات المتحدة، أو مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في آن... وباستثناء العربية السعودية، لم تقدر حكومة عربية واحدة على الدخول في تحالف مع الولايات المتحدة، نظرا إلى تدهور العلاقات الناجم عن قضية فلسطين (خدوري، 1973).

ويعبر عن الاتجاه العربي المتقاطع مع التوجه الإمبريالي نوري السعيد الذي يمثل قمّة هذا التوجه وأوضحه، حيث أدرك السعيد أن قضية فلسطين هي أكبر عقبة في طريق التعاون البريطاني – العربي (ومن ثم التعاون العربي – العربي)، إلا أنه كان يرى دائما أن هذه القضية ثانوية بالنسبة إلى الأمور الدفاعية الأخرى وأنها لا بد أن تحل في النهاية لما فيه مصلحة العرب، إذا تعاونوا مع الغرب (حوراني، 1980). فعندما أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا بيانها الشهير في ماي 1950 الذي عرف "بالبيان الثلاثي" جاء فيه أنها **"تعارض معارضة صارمة أي استخدام للقوة، أو أي تهديد بالالتجاء إلى القوة بين أي من دول الشرق الأوسط، وأنها إذا تبينت أن أي دولة منها تستعد لانتهاك حرمة الحدود، أو خطوط الهدنة، لن تتردد... أن تتدخل باسم هيئة الأمم وخارج نطاقها"** (حوراني، 1980).

وكان ردّ الدول العربية ممثلا في قرار مجلس الجامعة العربية، وأنه ليس هناك من هو أحرص من الدول العربية على استتباب السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، فهي بطبيعتها في طليعة الدول المحبة للسلام... [و] إذا كانت الدول العربية قد اهتمت وتهتم دائما باستكمال تسليحها، فإنما يرجع ذلك إلى شعورها العميق بمسؤوليتها عن حفظ الأمن الداخلي في بلادها... [و] سبق أن كررت، وقبل تفكير الدول الثلاث في إصدار تصريحها، الإعراب عن نيات العرب السلمية وتكذيب ما دأبت إسرائيل على إشاعته من أن الدول العربية تطلب السلاح لأغراض عدوانية، وهي لا تجد بأسا من أن تعرب من جديد عن نياتها السلمية (وليد، 1985).

وهكذا انصبت اهتمامات الحكومات العربية على رعاية شؤون كياناتها، ودفعت بالقضية الفلسطينية إلى الظل. ومن يراجع البلاغات "رقم 1" لسلسلة الانقلابات العسكرية التي شهدتها سوريا، يرى أنها انصبت على حالة الفساد التي دفعت بالجيش في كل مرة إلى القيام بالانقلاب (الروسان، 1979).

وفي العراق لم يكن ممكنا ولا مستساغا لحكومة السويدي ولا لحكومة نوري السعيد التي خلفتها أن تشيرا إلى قضية فلسطين. ولذا جاء خطاب العرش في 1950/12/01 خاليا من الإشارة لفلسطين (حمروش، 1978). ويقول جمال عبد الناصر في كتابه "فلسفة الثورة": **"ليس صحيحا أن ثورة 23 يوليو/ تموز قامت بسبب النتائج التي أسفرت عنها حرب فلسطين، وليس صحيحا كذلك أنها قامت بسبب الأسلحة الفاسدة التي راح ضحيتها جنود وضباط** (حمروش، 1978). ويضيف عبد الناصر: **"كنا نحارب في فلسطين، ولكن أحلامنا كلها كانت في مصر... وكان رصاصنا موجه إلى العدو الرابض أمامنا في خنادقه، ولكن قلوبنا كانت تحوم حول وطننا البعيد الذي تركناه للذئاب ترعاه"** (سمير، د. ت. ن).

ولم تنقطع الاتصالات العربية مع إسرائيل بعضها مباشرة، وبعضها بالواسطة عبر الحلفاء الغربيين لكلا الطرفين، في مساومة ضمنية وظل الحال كذلك حتى العام 1955 (الحوت، 1977).

ثانيا

بداية هجرة الفلسطينيين وظهور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين

كان أمل الفلسطينيين بالحكومات العربية كبيرا وبقدر كبر الأمل كانت الخيبة التي تمخضت عن نكبة 1948، وهام الفلسطيني على وجهه في التيه بلا وطن، بلا عنوان، بلا هوية، وأمر من هذا كله بلا أمل. لقد كانت ضربة ذوي القربى -بالفعل- أشد مضاضة (الحوت، 1977). وما قامت به الحكومات العربية تجاه حكومة عموم فلسطين كان دليلا آخر على النية في طمس الشخصية الفلسطينية حتى كلمة فلسطين حرمتها بعض الأنظمة، واعتبر ترددها ولو من قبيل التعريف عن الهوية استفزازا للنظام يستحق العقوبة والتأديب.. وكلمة فلسطينيين لم تعد هي الأخرى تحمل المعنى نفسه الذي كانت تحمله عندما كانت فلسطين "مجرد قضية" وقضية مقدسة، وعندما كانت كلمة "فلسطين" تعني المجاهد الثائر والبطل المحارب". فالقضية أصبحت (مأساة) والثائر البطل أصبح لاجئا والمأساة تثير في النفس مشاعر الإثم والإحساس بالتقصير، كما أن معايشة اللجوء لا تثير مشاعر العز كما في معايشة البطولة (الحوت، 1977).

وقد تراجعت المشكلة الفلسطينية، عربيا وإسرائيليا وعالميا، لتختصر إلى مشكلة لاجئين بعد أن فرض الأردن نهائيا إجراءات الضم للضفة الغربية، وهيمنة الإدارة المصرية على قطاع غزة. ففي 1952/09/23 أصدر مجلس الجامعة العربية القرار رقم 473 الذي جاء فيه: **"نظرا لتوقف أعمال حكومة عموم فلسطين بسبب الظروف الراهنة، يكون رئيس الحكومة ممثلا فلسطين في مجلس الجامعة العربية، ويصرف له مبلغ 1500 جنيه مصري تأمينا لنفقات مكتبه"** (الروسان، 1979). وقد سبق ذلك أن اتفقت الدول العربية فيما بينها، أثناء مفاوضات لوزان 1949 على أن تعلن إذا أصرت اللجنة على معرفة مصير القسم العربي من فلسطين، أنه: **"أمر يعني العرب وحدهم ولا علاقة لليهودية به لأنه خارج عن نطاق التسوية، وإذا أصرت اللجنة على معرفة مصيره واضطر الوفد الأردني أن يقول أن القسم العربي في فلسطين لا يصلح أن يكون كيانا مستقلا بذاته، فإن الوفود العربية الأخرى تسكت عن ذلك ولا تعارض"** (الروسان، 1979).

ولم يقبل اللاجئون الفلسطينيون الوضع والحالة التي وجدوا أنفسهم يعانون منها بعد النكبة، فحاول بعضهم العودة إلى أرضه والبقاء فيها، ولو تحت الاحتلال الإسرائيلي، كما حاول آخرون، كانوا من المقاتلين سابقا، الاستمرار في قتال الإسرائيليين بعبور حدود الدول العربية وزرع الألغام، أو مهاجمة المستوطنات الإسرائيلية. وعرف هؤلاء باسم "المتسللين". إلا أن هؤلاء الفدائيين كانوا بين نارين، نار العدو الإسرائيلي ونار الحكومات العربية.

فكما يقول قائد جيش الأردن في حينه غلوب باشا: "**كنا بدورنا نعمل بكل ما بوسعنا لإيقاف هذا التسلل عبر الحدود... كذلك كنا قد وضعنا قانونا يحظر على الجميع التسلل من الحدود... ونتيجة لذلك اقترحنا أن تتعاون قواتنا وقوات اليهود البوليسية لتشكيل دوريات على طول الحدود لوضع حد لهذه القضية**" (باشا، 1963)، بدأت العمليات الفدائية للمتسللين الفلسطينيين تكتسب صفة الاستمرارية والتخطيط، وإن كان محدودا شددت السلطات العربية من تقييداتها على الفلسطينيين. فكما يروي غلوب باشا أنه في صيف 1953 ظهر نوع آخر من المتسللين الذين كانوا يدخلون إلى إسرائيل للقتل والنسف فقط، وقد أصبحت هذه الفئات حقيقية... إنهم من اللاجئين العرب المقيمين في دمشق، وأنهم من الفدائيين المخلصين لمفتي فلسطين... [و] اضطرت الحكومة الأردنية أن تسحب عددا كبيرا من الشرطة من الضفة الشرقية لتحافظ على مناطق الحدود، وكان من واجب هذه الفئات [الشرطة] إلقاء القبض على الإرهابيين العرب (باشا، 1963).

أكثر من ذلك تعاونت القوات النظامية العربية في مثل هذه الحالات مع القوات الإسرائيلية لتأمين الهدوء على حدود إسرائيل. ويروي قائد الجيش الأردني أنه في 13 أكتوبر سنة 1953 قدم الإسرائيليون احتجاجا بأن بعض المتسللين العرب قد دخلوا قرية تراث يهودي... كان اليهود في حالات كهذه يستخدمون كلابهم البوليسية لمعرفة حقيقة المجرمين. وفي هذه المرة شئنا أن نقدم جميع المساعدات اللازمة لقواتهم لعلها تتمكن من معرفة المجرمين. وبالفعل قام رجالهم مع عدد من الكلاب البوليسية بالبحث عن المجرمين على الحدود، وبعد أن قامت كلابهم بجولة داخل الحدود الأردنية عادت أدراجها إلى المنطقة اليهودية (حمروش، 1978).

وقد شكل نشاط الفدائيين الفلسطينيين في تلك الفترة تهديدا للحكومات العربية ردعها عن المجاهرة بالاتصالات التي كانت تجري بينها وبين إسرائيل سرا عبر وسطاء دوليين، خاصة أن الفلسطينيين كانوا قد نفذوا عملية اغتيال الملك الأردني عبد الله في 1951/07/21. فحين كانت الاتصالات تجري بين مصر وإسرائيل عبر وساطة وزير الخارجية الأمريكي السابق في حينه روبرت أندرسون، تحدث أندرسون مع الرئيس عبد الناصر في أبريل 1956 حول إمكانية عقد معاهدة عدم اعتداء بين مصر وإسرائيل (حمروش، 1978). رد عبد الناصر قائلا: "**إن الموقف هو من الدقة بحيث لو عرف الناس بالمبادرة التي اتخذها للقيام بهذه المباحثات فإنه علي إلا أواجه مأزقا سياسيا فحسب، بل ربما بضع رصاصات... لو عرف الناس بمحادثاتنا فسأجد نفسي مضطرا لتكذيبها**" (صادق وياسين، 1975). وقد بلغ عدد العمليات الفدائية التي نفذت ضد إسرائيل خلال الفترة من 1949 حتى 1956 تاريخ العدوان الثلاثي على

مصر 7850 عملية قام بها أشخاص قدموا من حدود المملكة الأردنية وحوالي ثلاثة آلاف قام بها أشخاص أتوا من قطاع غزة والحدود المصرية، وحوالي ستمائة حادث من سوريا، وحوالي 200 من لبنان (صادق وياسين، 1975).

وكانت قضية اللاجئين الفلسطينيين الموضوع الذي عقد إمكانية تطوير اتفاقيات الهدنة التي وقعت بين الدول العربية وإسرائيل إلى اتفاقيات سلام، حيث كان المطروح للوصول إلى مثل هذا السلام استيعاب هؤلاء اللاجئين في أماكن لجوؤهم، وهذا ما لم تكن الحكومات العربية مستعدة له، على الرغم من أن هيئة الأمم المتحدة والولايات المتحدة تقدمتا بعدة مشاريع تتولى تمويلها لتوطينهم، منها على سبيل المثال أبرمت الولايات المتحدة الأمريكية عددا من الاتفاقيات مع بعض الأنظمة العربية عام 1953 لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في مناطق من دول تلك الأنظمة.

فوقعت مع الحكومة المصرية اتفاقية لتوطين اللاجئين الموجودين في قطاع غزة بمنطقة شمال غرب سيناء، ووقعت أمريكا اتفاقية أخرى مع حكومة أديب الشيشكلي لتوطين اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في سوريا بمنطقة الجزيرة السورية. كما وقعت اتفاقا ثالثا مع الحكومة الأردنية لتوطين لاجئيها في وادي الأردن (هداوي، 1968). وقد بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين إثر النكبة 750 ألف نسمة منهم 400 ألف غادروا فلسطين حتى تاريخ 1948/05/14، كما غادرها حتى توقيع اتفاق الهدنة 350 ألف نسمة آخرين (مروان، 1982).

أما اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين فكان دافعها المساعي الأمريكية لترتيب أوضاع منطقة الشرق الأوسط بما يتواءم ومصالحها، ففي تقرير مساعد وزير الخارجية الأمريكي في حينه، جورج ماكفي أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، يقول: "**إن اهتمامنا باللاجئين الفلسطينيين الذي يستند جزئيا إلى الاعتبارات الإنسانية، يتمتع بتبرير إضافي. وسيبقى التوازن الحساس الذي حققته الهدنة مهددا ما دامت مشكلة اللاجئين من دون حل. كما سيتأخر تحقيق تسوية سياسية في فلسطين ما دامت هذه المشكلة من دون حل، وما دام مصدر رئيسي للاحتكاك قائما بين إسرائيل والدول العربية على حساب السلم في الشرق الأدنى بكامله، وأخيرا وما دامت هذه المشكلة من دون حل، فيستمر اللاجئون أنفسهم في تمثيل نقطة تركيز طبيعية تستغلها العناصر الشيوعية والتخريبية التي لا نقدر ولا تقدر حكومات الشرق الأدنى على تجاهلها... فإن وجود ثلاثة أرباع المليون من الناس المشردين والعاطلين - وهو العدد الذي يفوق التعداد المشترك لجميع الجيوش القائمة في الشرق الأدنى، والذين يزداد استياؤهم مع مرور الزمن، هو التهديد الأكبر الموجود حاليا لأمن المنطقة"** (توم، 1986).

وكانت إسرائيل ذاتها تنظر إلى مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من منظور أن بقاءهم كلاجئين يشكل تهديدا دائما لوجود دولة إسرائيل، حيث لن يكفوا عن المطالبة بالعودة إلى ديارهم على الرغم من أن بعض الأوساط الإسرائيلية وعلى رأسها بن غوريون، كانت تعتقد أن عامل الزمن سيتكفل بحلّ هذه المشكلة، حيث أولئك الذين يتمتعون بأعلى مستويات البقاء والتكيف سيتدبرون أمورهم عن طريق خيار

طبيعي. أما الباقون فسيسحقون، سيموت قسم منهم، وسيتحول معظمهم إلى أشباه البشر، وإلى حثالة المجتمع، وسينضمون إلى أكثر الطبقات فقرا في الدول العربية (توم، 1986).

أما يوسف فايتس أحد المسؤولين في الصندوق القومي، فيرى غير ذلك، حيث أن حلقة اللاجئين الحاقدين التي تحاصرنا بالكراهية والانتقام من كل الجهات لن تتركنا ننعم بالأمن لسنوات عديدة، وستقف حاجزا في وجه عقد سلام حقيقي بيننا وبين جيراننا (توم، 1986).

وتحدث وزير الزراعة الإسرائيلي في حينه أهرون تسيز لينغ، في إحدى جلسات الحكومة الإسرائيلية محذرا بالقول: "**ما زلنا لا نقدر كما يجب أي عدو نربي الآن خارج حدود دولتنا. إن أعدائنا من الدول العربية لا يوازون شيئا إزاء مئات الآلاف من العرب الذين انطلاقا من الحقد الواعي وعدم وجود مخرج والعداء السافر، سوف يهاجمون دولتنا على الرغم من أي ترتيب قد يتخذ**" (جريس، 1981).

وبعد تعزيز وضع الدولة الإسرائيلية التي وفد إليها عدد كبير من المهاجرين اليهود، بعد إقامتها اتخذت من العمليات الفدائية الفلسطينية التي كانت تشن عليها من حدود الدول العربية ذريعة لتبدل تكتيكها من الاتصالات والحديث عن السلام إلى اعتماد أسلوب الردع والتهديد بالقوة واستعمالها أحيانا إلى اللجوء إلى الحرب بالتنسيق مع دول المتروبول، وذلك بهدف توسيع حدودها، فولدت بذلك من جديد حالة التحدي التي أحييت نهوضا وطنيا في المنطقة العربية منذ أواسط الخمسينات.

ثالثا

التحدي الصهيوني ورفض حق العودة

من الصلوات والأدعية وانتظار المسيح المخلص نقلت الصهيونية اليهود إلى العمل المباشر بالدعوة إلى الهجرة إلى فلسطين لإقامة دولة اليهود فيها، حيث أن العقل والشريعة يلزمان كل يهودي بالعمل بشجاعة وعزم وقوة... للاستيطان في أرض - إسرائيل، كما يقول الحاخام كاليشر في كتابه "البحث عن صهيون" (جريس، 1981). وفي كتاب تيودور هرتسل "دولة اليهود" يدعو إلى حل المسألة. أما حول كيفية قيام هذه الدولة، يقول هرتسل "**لتمنح لنا السيادة على منطقة ما على وجه الأرض تكون كافية لمتطلبات شعبنا المشروعة. وسنقوم بتدبير ما تبقى بأنفسنا**" (هارئفين، 1986). وكان هرتسل يرى في النموذج الروديسي الذي أنشأه في إفريقيا سيسيل رودوس، نموذجا يمكن احتذاؤه لإقامة دولة اليهود.

ولاستيعاب مدى التحدي الصهيوني للمنطقة العربية من المفيد معرفة كيف ينظر اليهودي لنفسه. يقول ألوف هارئيفين : "إن استقصاء هويتنا يبدأ باستقصاء اسمنا... هل للأسماء بريطانيا، ومصر والبرازيل، معنى أكثر من كونها لقبا لوطن معين أو بلد معين؟... لو كان اسمنا مجرد شعب لما كانت هناك صلة بين هويتنا واسمنا، ولكان اسمنا عفويا، وكما أننا نسمي أنفسنا إسرائيل لكان بالإمكان أن نسمي أنفسنا بأي اسم آخر يخطر ببالنا... إن اسميناهما، إسرائيل ويهود، ومنها انبثقت التسمية يهودا. والمشترك بين الاسمين هو العلاقة بالله، أو كما جاء في التوراة، لقد تصارعت مع الله وستنجح في مصارعة الناس... اسمان ومعنيان، يجمعهما الهدف من الإنسان - للغير، إلى الأسمى منه للمبهم للمخفي... إسرائيل هم اسم

نووي، يعبر عن تقلص "توتر" أساسي واحد: بين إنسان ذي سيادة مسؤول عن نفسه وبين الآخرين وما ينشد منه" (هارئفين، 1986). وعلى مثل هذه المفاهيم قامت الحركة الصهيونية لتحقيق ما أطلق عليه "**بعث الكيان اليهودي**" حيث أن الهدف الشامل للحركة الصهيونية هو استكمال بناء المجتمع الإسرائيلي وقاعدة قوة دولة إسرائيل، لكي تستطيع هذه الاضطلاع بدورها كما يلبق بدولة الشعب اليهودي كله (جريس، في مواجهة الخطر، 1980).

وبلغة أوضح حسب ما تراه بعض الأطراف الصهيونية المتطرفة والتي تمثل جوهر الفكرة أو نهاياتها أن هدف الصهيونية النهائي ينبغي أن يكون إقامة دولة يهودية كبيرة ربما (إمبراطورية)، في شكل مملكة إسرائيل الثالثة، تسيطر على مساحات واسعة في المشرق العربي، وتضم الملايين من السكان اليهود (الخالدي، 1963).

وقد قامت الدولة الإسرائيلية نتيجة جهد ونشاط الحركة الصهيونية التي نمت وترعرعت في الغرب الرأسمالي، وجاء نشاطها كامتداد طبيعي لنشاط فترة التمدد الاستعماري، وبأسلوبه وفي إطاره. ولذا اعتبرت نفسها جزءا من "العالم الحر"، كما تسميه، وربطت أهدافها بأهدافه، إلى درجة يمكن القول معها أن إطلاق لقب "دركي الإمبريالية" عليها لا يشكل أكثر من صفة لطبيعتها. وكان إصرار الحركة الصهيونية، بعد أن تبلورت اتجاهاتها السياسية، على أن تكون فلسطين بعث القومية اليهودية نابع من الحاجة إلى خلق المبرر الوجداني لدى اليهود للهجرة والالتئام كشعب على أرض الأجداد. وشكلت الصهيونية بذلك توجها استعماريا، حيث أن الصهيونية نفسها هي حركة استعمارية، هي آخر الحركات الاستعمارية الأوروبية، وآخر محاولة أوروبية لإعادة السيطرة الغربية على جزء من البلاد غير الأوروبية (جريس، تاريخ الصهيونية، 1981).

ولم يكن غائبا عن ذهن قادة الحركة الصهيونية أنهم يدفعون باليهود للهجرة إلى أرض يقطنها شعب، وأن هذا يشكل تحديا عليهم أن يستعدوا ويعدوا لمواجهته. فقد كتب الزعيم الصهيوني ماكس نور داو في العام 1920 "في المستوى الحالي من التطور القائم في مقدمة آسيا، لا يزال من المبكر بالنسبة لنا أن نرتعد خوفا من خطر [قيام] دولة عربية [موحدة] مجاورة ومعادية لنا. إن هذه الدولة غير قائمة حتى الآن، وإلى أن تقوم - هذا إذا قامت في يوم من الأيام - سيكون لدينا متسع من الوقت لملائمة أنفسنا من الأوضاع الجديدة" (جريس، تاريخ الصهيونية، 1981). ووفق هذه الرؤية تعامل الصهيونيين، ومن ثم دولة إسرائيل، مع شعوب المنطقة العربية وقياداتها السياسية، مستفيدين من واقع التخلف والتجزئة اللذين ترتبت عليهما مصالح محدودة لهذا الزعيم، أو تلك الدولة، ولذا كان سهلا عليها في ظل الدعم الغربي لها، أن تدفع بالقضية الفلسطينية لتجعل منها شأنا عربيا، بعد أن حلت إسرائيل، محل فلسطين و"ينبغي على العرب والفلسطينيين حلها، لأنهم هم الذين خلقوها (شاهين، 1981). ولتكريس وجودها هذا، عملت إسرائيل على إثبات مقولتها أن اليهود جاءوا إلى "أرض بلا شعب" عبر نزع صفة شعب عن الفلسطينيين، وحولتها إلى قضية لاجئين غير مسؤولية عنها وقد ارتكز هذا الموقف الإسرائيلي على أسس ثابتة أهمها:

- تجاهل القضية [الفلسطينية] والعمل على تحويلها إلى قضية لاجئين ينبغي توطينهم في الدول العربية،

- رفض الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني ومحاولة الوصول إلى اتفاقات ومعاهدات سلام مع الدول العربية على حسبا الفلسطينيين،
- رفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين وتحميل الدول العربية مسؤولية التسبب في نكبتهم كاملة (شاهين، 1981).

وكانت الدولة العبرية الوليدة تعرف مدى الخطر الكامن ضدها في الحفاظ على هوية فلسطينية لشعب فلسطين وترى أن السماح بعودة جماهير اللاجئين البؤساء البعيدين عن أي نمط حياة إنتاجي، المشبعين بالكراهية لإسرائيل... والذين لهم ارتباط قومي وديني وتطلعات سياسية مع الدول المجاورة، وليس مع الدولة التي سيعتبرون من مواطنيها من الناحية الرسمية، إنما سيشكل خطرا على إسرائيل (شاهين، 1981).

إضافة إلى ذلك فإن الدولة الإسرائيلية التي قامت في 1948 لم تر في نفسها إلا مرحلة من مراحل تحقق الفكرة الصهيونية (بعث الشعب اليهودي في أرض - إسرائيل)، كما لم تر في الحدود التي وصلتها عام قيامها إلى المرحلة الأولى من مرحلة "تحرير أرض - إسرائيل". ولذا على سبيل المثال، عندما ضم الأردن الضفة الغربية، أصدرت الحكومة الإسرائيلية بيانا اعتبرت فيه الضم خطوة من طرف واحد لا تلزم إسرائيل بأي شكل من الأشكال... لذلك ينبغي أن يكون معلوما أن مسألة مستقبل المناطق العربية الواقعة غربي نهر الأردن ما زالت مفتوحة بالنسبة لإسرائيل (رياض، 1981).

لذا لم يكن قبول إسرائيل بالمساعي السلمية التي بذلتها الولايات المتحدة في أوائل الخمسينات، إلى خطوة تكتيكية كان من أهدافها: الحصول على الاعتراف الدولي بها، استقبال المهاجرين اليهود واستيعابهم، تعزيز قوتها العسكرية استعدادا لحملة توسعية جديدة. يقول محمود رياض: "**لاحظت من متابعتي للتقارير التي كانت تصلني... أن إسرائيل تعمل على زيادة قواتها المسلحة ازديادا مضطردا مع ترديد بن-غور يون، في تصريحاته، إلى حاجة إسرائيل للمزيد من الأراضي والمياه لاستيعاب المهاجرين الجدد، وكان قد وصل إلى إسرائيل ما يقرب من سبعمائة ألف مهاجر خلال الفترة ما بين 1948 و1953** (سمير، د. ت. ن). ولذا صرح بن غوريون، أثناء عودته إلى رئاسة الحكومة العام 1955 أنه لا يقبل بتشكيل الحكومة إلا شريطة أن يجري وضع كل شيء في خدمة توسع نحو الجنوب (سمير، د. ت. ن).

وهكذا منذ عام 1955، بدأت الاستفزازات الإسرائيلية للدول العربية المجاورة لها، تمهيدا لدفع الأمور نحو حرب جديدة تؤدي إلى توسع جديد. وعاد الاستفزاز الإسرائيلي، ثم الاعتداء اللاحق في عام 1956 على مصر، ليساهم في تنشيط الحركة الوطنية العربية، ومنها الفلسطينية أيضا، حيث "أن التوسع الإسرائيلي هو الذي نزع القناع عام 1948، كما عام 1956 عن طبيعته البورجوازية اللاتيفوندية (ملاك الأرض) والكومبرادورية للدول العربية، وفضح تعاونها مع الإمبريالية، والطابع الديماغوجي لوحدويتها العربية المتناوبة واللفظية. لقد اضطر فضلا عن ذلك كل دولة للخروج من انعزاله، بفعل التهديد الذي يضغط بقوة على حدودها. إن العدوان الإسرائيلي احدث عام 1948 كما عام 1956 تمرد الجماهير العربية ضد حكوماتها" (رياض، 1981).

وينقل محمود رياض عن مذكرات وزير خارجية فرنسا في العام 1956 كريستيان بينو: "**أنه عندما التقى بن غوريون، قبل العدوان الثلاثي عام 1956، أبلغه بأنه قابل عبد الناصر وأنه يحمل له أخبارا سارة، فقد سمع من عبد الناصر أن المشاكل مع إسرائيل سوف تحلها الأيام... وكان رد بن-غوريون أن هذا خبر سيء... لأن قيام السلام معناه بقاء إسرائيل داخل المنطقة التي حددتها اتفاقات الهدنة**" (حمروش، 1978).

بدأت التحرشات الإسرائيلية بكبرى الدول العربية، مصر منذ عام 1954، وفي الوقت الذي كانت فيه الاتصالات الأمريكية والبريطانية بمصر في أوجها لحل مشكلة القواعد البريطانية في منطقة السويس. وأول هذه التحرشات كان إرسال مجموعة من المخابرات الإسرائيلية لتفجير بعض المراكز البريطانية في القاهرة، وهو ما عرف فيما بعد باسم "فضيحة لافون". وفي 28 فبراير 1955 شن الإسرائيليون هجوما على قطاع غزة أدى إلى مقتل 38 عسكريا مصريا. وفي سبتمبر 1955 احتلت إسرائيل منطقة الموجا المنزوعة السلاح والتي كان يتناوب حراستها قوات مصرية وقوات إسرائيلية، وأعقبه هجوم آخر في أكتوبر 1955 على منطقة الكونتيلا وتلاه هجوم آخر الشهر الذي تلاه. وفي 29 أكتوبر 1956 بدأ الهجوم الإسرائيلي على مصر بالاشتراك مع بريطانيا وفرنسا. وقد انسحبت القوات البريطانية والفرنسية في 23 ديسمبر 1956 بضغط أمريكي - سوفيتي، وبقيت القوات الإسرائيلية في سيناء. لكن الضغط الأمريكي - السوفيتي أجبرها على الانسحاب في شهر مارس 1957 إلى الحدود الدولية. ويمكن اعتبار عدوان 1956 ذروة التعاون المشترك بين إسرائيل والدول الاستعمارية التقليدية، فرنسا وبريطانيا. بعد ذلك العدوان بدأت "الحقبة الأمريكية" في منطقة الشرق الأوسط التي ستعمل معها إسرائيل للإعداد لعدوانات جديدة على الدول العربية. وترافق الانسحاب الإسرائيلي من سيناء مع إعلان الولايات المتحدة عن مشروع إيزنهاور الذي حمل اسم "دعم السلام وتوطيد السلام في الشرق الأوسط" الذي عرف في المنطقة تحت شعار "ملء الفراغ". وبدأت إسرائيل بتسويق المشروع الأمريكي والنشاط لصالحه. فقد أكّد مدير وزارة الدفاع في حينه شمعون بيرس: "**أن وجود إسرائيل يشكل حاجزا ضد انتشار الشيوعية، لا في الشرق الأوسط فحسب، بل وفي إفريقيا كذلك. وان تقوية إسرائيل إنما هو ضمان لاستقلال كثير من شعوب المنطقة**" (سمير، د. ت. ن).

ولم تقتصر التعديات الإسرائيلية على مصر خلال تلك الفترة، بل شملت كلا من سوريا والأردن، وإن كان بحجم أقل مما لاقته مصر. ففي 1955 مثلا شنت إسرائيل هجوما على مركز التوافيق العسكري السوري، وفي الأول أكتوبر 1956 شنت هجوما على منطقة قلقيلية الخاضعة للأردن، لكن "الاتفاق الروسي - الأمريكي والذي فرض انسحاب القوات الفرنسية - الإنكليزية - الإسرائيلية مما ساعد الدول العربية على العودة إلى سياستها القائمة على احترام التزاماتها، وقمع الشعب الفلسطيني.

بعد عدوان 1956 عاد الوضع إلى هدوئه النسبي على الجبهات العربية مع إسرائيل، وعادت إسرائيل إلى تعزيز وضعها الداخلي باستقدام المهاجرين وبناء قواتها المسلحة، كما عملت على ترتيب أوضاعها في الإطار العالمي الجديد الذي أصبحت الولايات المتحدة ركيزته الأولى، وعادت مشكلة توفير المياه لإسرائيل لتطرح من جديد في 1963، فتشكل بذلك تحديا جديدا للأمة العربية. ويرى سمير أمين:

"أن الأزمة المتعاظمة للهجرة اليهودية جعلت إسرائيل تتصور منذ عام 1963 عدوانا جديدا على جاراتها العربية: إن تحويل نهر الأردن والتهديدات بحرب وقائية، كانت تنذر بما حدث عام 1967" (سمير، د. ت.ن).

الخاتمة:

مما سبق يتضح جليّا أن قضية اللاجئين الفلسطينيين رافقت قضية احتلال الصهاينة لأرض فلسطين حيث سعت الحركة الصهيونية بشتى الطرق لطرد الفلسطينيين السكان الأصليين لفلسطين من أرض أجدادهم بشتى الطرق و الوسائل.

وقد كانت دول الطوق أي الدول المجاورة لأرض فلسطين الملجأ والمأوى لهم إلى حين يتمّ تحرير فلسطين من أيدي العصابة الصهيونية الغاصبة للأرض بعد خسارة هذه الدول في حرب 1948، ولكن اتفاقيات الهدنة التي عقدتها هذه الدول مع الكيان الصهيوني كانت بمثابة اعتراف ضمني لها في العيش. هذه الخطوة كانت الخطوة الأولى لتخلي عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وقد ازدادت الأمور تعقيدا وتأزما وفقدانا لأمل العودة بعد نتائج حرب جوان 1967، فالتحدي الصهيوني منذ قرار تقسيم فلسطين سنة 1947 لم يلق أي استجابة عربية فعالة بخصوص تحرير فلسين وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم أرض فلسطين.

وعليه يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

- تجاهل القضية [الفلسطينية] والعمل على تحويلها إلى قضية لاجئين ينبغي توطينهم في الدول العربية،

- رفض الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني ومحاولة الوصول إلى اتفاقات ومعاهدات سلام مع الدول العربية على حساب الفلسطينيين،

- رفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين وتحميل الدول العربية مسؤولية التسبب في نكبتهم كاملة.

- تغلغل النظام العربي في القضية الفلسطينية بشكل عام وإعلانه عن مواثيق وقرارات ومؤسسات تدعي لهم الحماية وضمان الحقوق الأساسية. إلا أن وضعية هؤلاء اللاجئين قد اختلفت من بلد إلى أخر وهذا ما ساهم في عدم إدارة ملف العودة بشكل محكم،

- رافقت عملية تهجير الفلسطينيين و رفض حق عودتهم دخول موجات كبيرة لليهود إلى إسرائيل وهذا ما فسر قبولها بالمساعي السلمية التي بذلتها الولايات المتحدة في أوائل الخمسينات،فلم تكن سوى خطوة تكتيكية تهدف من وراءها إلى الحصول على الاعتراف الدولي بها، وكذا استقبال المهاجرين اليهود واستيعابهم.

مراجع المقال:

1. أحمد حمروش. (1978). قصة ثورة 23 يوليو (المجلد الجزء الخامس). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
2. أحمد صادق، وعبد القر ياسين. (1975). الحركة الوطنية الفلسطينية 1948 - 1970. بيروت: الإتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين.
3. المجذوب محمد. (1978). الإعتراف بإسرائيل من خلال التسوية. بيروت: معهد الإنماء العربي.
4. المعلم وليد. (1985). سوريا 1918 - 1958 التحدي والمواجهة. دمشق: مطبعة عكرمة.
5. ألوف هارئفين. (1986). هوية إسرائيل في القرن الواحد والعشرين، في الكيان الصهيوني عام 2000. نيقوسيا: وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة.
6. أمين سمير. (د. ت. ن). الأمة العربية - القومية وصراع الطبقات. بيروت: دار ابن رشد للطباعة والنشر.
7. بحيري مروان. (1982). الحلف الاطلسي والشرق الأوسط. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
8. حنة شاهين. (فيفري، 1981). الموقف الإسرائيلي من الفلسطينيين 1949 - 1952. شؤون فلسطينية(111).
9. سامي هداوي. (1968). ملف القضية الفلسطينية. بيروت: مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية.
10. سيغف توم. (1986). الإسرائيليون الأوائل 1949. نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
11. شفيق الحوت. (1977). الفلسطيني بين التيه والدولة. بيروت: بلا ناشر.
12. صبري جريس. (أفريل، 1980). في مواجهة الخطر. شؤون فلسطينية(101).
13. صبري جريس. (1981). تاريخ الصهيونية (المجلدات الجزء الأول، 1862 - 1917). بيروت: مركز الأبحاث م. ت. ف.
14. غلوب باشا. (1963). جندي مع العرب. بغداد: دار النشر للجامعيين النهضة.
15. فيصل حوراني. (أكتوبر، 1980). الرفض العربي الرسمي لإسرائيل 1944 - 1950. شؤون فلسطينية(107).
16. مجيد خدوري. (1973). عرب معاصرون - أدوار القادة في السياسة. بيروت: الدار المتحدة للنشر.
17. محمود رياض. (1981). مذكرات محمود رياض 1948 - 1978 "البحث عن السلام.. والصراع في الشرق الأوسط". بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
18. ممدوح الروسان. (1979). العراق وقضايا الشرق القومية 1941 - 1958. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
19. وزارة الإرشاد القومي. (1979). ملف وثائق فلسطين 1023. القاهرة: الهيئة العامة للإستعلامات.
20. وليد الخالدي. (1963). فلسطين ومنطق السيادات السياسية. بيروت: دار الفجر الجديد.